## من تراب الطريق (٤٠٦)

# الزواج أو المواطنة (*)

كان ظن الناس ، من كثرة حديث البعض عن المواطنة ، والإلحاح به ، مجدولا لدى البعض بوجوب إلغاء المادة الثانية من الدستور المصرى ، وإسراف البعض لوصف الأمر على أنه مواجهة بين الإسلام والمسيحية .. كان ظن الناس أن الإسلام قد بات هو العقبة ، وأن الحلول وزوال الحساسيات والاحتقانات سوف يجيء بمجرد أن تخلع الدولة المصرية رداءها الإسلامى ، فتلغى خانة الديانة - احتراما للمواطنة - من بطاقة الرقم القومى .

لم يعرف معظم الناس فى غمرة هذا الحماس المشتعل ، أن قضية الأحوال الشخصية أبعادها أعرض كثيرًا مما تصوروا أنه مقصور فقط على الزواج المتبادل بين المسلمين والمسيحيين ، حتى تسبب خبر نُشر بطريق الخطأ عن إباحة الكنيسة الأرثوذكسية زواج أتباعها من الكاثوليك ، ثم نفى الكنيسة الأرثوذكسية لهذا الخبر - تسبب فى لفت انتباه الرأى العام إلى أن مشكلة الزواج غير مقصورة على الزواج المتبادل بين المسلمين والمسيحيين ، وإنما هى ممتدة وبحسابات معقدة لزواج المسيحيين بالمسيحيين عقد اختلاف الملة !

حملت صحف الخميس ١١/ ٢/ ٢٠١٠ ـ مانشيتات بالصفحة الأولى للنفى والتكذيب الذى بادرت به الكنيسة الأرثوذكسية ـ لتكذيب سماحها لأتباعها ـ رجالا ونساء ـ بالزواج من أبناء الطائفة الكاثوليكية .

(*) المال ١٦/ ٢/ ٢٠١٠ .

ونشرت أكثر من صحيفة ، نفى البابا شنودة الثالث ـ بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ـ أنه سمح لأول مرة بالزواج بين أتباع الكنيسة الأرثوذكسية وأتباع الكنيسة الكاثوليكية ، حسبما أكد أسقف بارز فى المجمع المقدس وأحد المقربين من البابا ، مؤكدا أنه ليس صحيحا أن البابا أصدر قرارا يتعلق بالزواج بالكاثوليك دون إعادة عمادهم أو إعلانهم الانضمام إلى الكنيسة الأرثوذكسية ، بينما كان النائب الباباوى للكنيسة الكاثوليكية : الأنبا بطرس فهيم ـ قد بادر بإعلان ترحيبه فور نشر الخبر ، وقبل أن تكذبه الكنيسة الأرثوذكسية ، وتوضح فى التكذيب أن ما كان قد أعلنه الأنبا بولا أسقف طنطا رئيس المجلس الإكليريكى للأحوال الشخصية وتم نشره فى القناة الرسمية للكنيسة «سى تى فى» ـ ليس صحيحا ، فهو لم يصرح للقناة بأن البابا وافق على زواج الأرثوذكس من الكاثوليك ، بل كان يتحدث عن الزواج من السريان الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس ، وهو أمر تقليدى ، ولا تغيير من ثم فى قواعد الزواج .

وكشف المتحدث الكنسى الذى طلب عدم ذكر اسمه ، أن هناك اتفاقية تبادل اعتراف بالزواج والتناول مع الروم الأرثوذكس عمرها أكثر من ثمانى سنوات ، أما مسألة الزواج من الكاثوليك فهى ـ فيما أبدى ـ مسألة معقدة لا يمكن التعامل معها بهذه السهولة ، فى الوقت الذى نشرت صحف الجمعة ٢/١٢ أن البابا شنودة الثالث أكد خلال عظته الأسبوعية رفضه زواج الأرثوذكس بالكاثوليك .. قائلا : «يجب أن يكون الزواج بين شخصين متحدى الملة ، وإن اختلفت الملة فإن القضاء المصرى يطبق عليهما الشريعة الإسلامية» .

وفى ذات الشأن قال القمص صليب متى ساويرس فيما نشرت إحدى الصحف ـ وهو عضو المجلس الملى وكاهن كنيسة الجيوشى بشبرا ـ قال إن زواج أتباع الكنيسة الأرثوذكسية من الكاثوليك أو غيرهم خاضع لنفس الشروط المعمول بها منذ سنوات طويلة ، ولم يعقد المجمع المقدس للكنيسة الأرثوذكسية أى اتفاقيات مع أى كنيسة لتنظيم هذا الأمر ، وأن المعمول به حاليا أن من يريد الزواج من الكاثوليك بأحد أتباع الطائفة الأرثوذكسية ـ عليه أن يتقدم بطلب انضمام إلى الكنيسة الأرثوذكسية حيث تتم مراسم زواج «أرثوذكسية» طبقا للوضع القائم منذ قديم الأزل ، بينما عاد الأنبا بطرس فهيم النائب البابوى للكنيسة الكاثوليكية فصرح بأنه لم يتم بالفعل اتفاق مع الكنيسة الأرثوذكسية فيما يتعلق بالزواج والطلاق ، وأن الوضع لا يزال كما هو عليه : إما أن يتحول الرجل أو المرأة الطالب للزواج للطائفة الأرثوذكسية ، أو أن يتحول أى منهما للطائفة الكاثوليكية ـ ليكون عقد الزواج صحيحا ، مستطردا ـ فيما نشرته روز اليوسف اليومية ـ إلى أن فكرة «إعادة العماد» فى حال الزواج ، ضد الطقس الكنسى .

إذن فليس الإسلام هو الحائل أو العقبة ، فمن المعلوم أن الإسلام يصرح للمسلم بالزواج من الكتابية ـ مسيحية كانت أو يهودية ، وأن تبقى على دينها ، وفى القرآن الحكيم : ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ ۖ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٥﴾ ﴾ [المائدة:٥] .. ولا يمانع الموثق المسلم فى عقد هذا الزواج بين المسلم وبين

المسيحية أواليهودية .. وقد قرأت من أيام مقالا للكاتبة المعروفة الأستاذة فريدة الشوباشى ، عرفت منه لأول مرة أنها كانت مسيحية حين تزوجت من صديق التلمذة الراحل المرحوم على الشوباشى ، وظلت لعدة سنوات على مسيحيتها قبل أن تسلم بمطلق اختيارها واقتناعها ، دون أن تبالى ـ فى السنوات الصعبة ـ أو يبالى المرحوم زوجها الذى تحمل لقبه ، بأصوات المعترضين أو المتحفظين أو الناقمين من هنا أو هناك ، مؤمنة وزوجها ، أنهما يستطيعان الزواج رغم اختلاف الديانة ، وقد فعلا دون أن تثنيهما بيانات البطاقة !

وعلى النقيض قرأت فى إحدى صحف ذات الخميس ١١/ ٢ ـ أن وزير الهجرة الفرنسى اريك بيسون ، الذى يعيش مع طالبة جامعية تونسية ، نفى عزمه اعتناق الإسلام للزواج منها ، ولكنه فى نفيه انتقى ألفاظه بعناية ، فقال فيما نقلته الصحيفة : «أنا متأسف لأننى أجد نفسى مضطرا لنفى عزمى على اعتناق ديانة أخرى أكن لها الاحترام ، أنا متمسك جدا بالطابع العلمانى لجمهوريتنا» .

ومع ذلك فإن هذا الطابع العلمانى تراجع فى فرنسا فى مسألة الحجاب والنقاب ، وفى سويسرا التى حرمت إقامة المآذن على المساجد الإسلامية !

ظنى أن التسامح الدينى مسألة ثقافة وتحرر فكرى ، لن توقفه بطاقات ، ولا بيانات ، ولا تعصب أو تشنج المتطرفين من هنا أو هناك .. حين تنفتح النوافذ ، ويتحرر الناس ، وتستنير العقول ، فإن «المواطنة» ـ وهى واقع ـ سوف تصير مستقرة فى أخلاد الناس ، مسلمين ومسيحيين ، لن يعوقها قيد ، لتمضى سفينة الحياة بلا قلاقل ، ولا احتقانات ، ولا حساسيات بين جميع بنى الإنسان !